«بيادر عين الحلوة» وسط مخاوف من تراجع المواسم الزراعية الصيفية المقبلة بفعل الجفاف

تحقيق: أمينة الدرعاني – تصوير: أحمد الزين

تمتدّ سهول عين الحلوة الممتدّة بين بلدتي الزهراء وتل الصفصاف على مساحة تقارب 12 ألف دونم، كانت حتى قبل عقدين تُعرف بأنها سلة الغلال الصيفية لمنطقة الجنوب الشرقي. اليوم، يقف مزارعون كثر في الحقول نفسها يراقبون السماء بقلق، إذ تشير تقديرات أولية إلى أن إنتاج الحبوب والبقوليات قد ينخفض هذا الموسم بنسبة تتراوح بين 30 و40 في المئة إذا استمرّ الشحّ في الأمطار حتى نهاية نيسان.

وقال المزارع أبو سليم الحمصاني، الذي يزرع 18 دونماً بالقمح والعدس والحمص، إن موسم الشتاء الماضي كان الأضعف منذ عقود، وإن البئر الوحيدة التي تسقي أرضه انخفض منسوبها بمقدار ثلاثة أمتار خلال سنة واحدة. وأضاف أن كلفة الري بالمازوت ارتفعت إلى نحو 450 ألف ليرة للدونم الواحد، وهو مبلغ لا يستطيع كثير من صغار المزارعين تحمّله في ظل أسعار المحاصيل المتدنية.

من جهته، حذّر مهندس الزراعة في المنطقة الدكتور فادي الشوفاني من أن التغيّر المناخي يضرب المنطقة بشكل مباشر، مشيراً إلى أن درجات الحرارة ارتفعت في السنوات العشر الماضية بمعدل درجتين مئويتين، وأن الهطول المطري صار أقل انتظاماً وأكثر تطرفاً. ودعا إلى إنشاء شبكة رصد محلية تساعد المزارعين على اتخاذ القرار في الوقت المناسب، بدل الاعتماد على التوقعات العامة التي لا تراعي خصوصية كل سهل.

في المقابل، أطلقت جمعية أصدقاء البيئة في عين الحلوة حملة لتشجير الحواف والمصارف بأشجار محلية تتحمل الجفاف، وتهدف إلى زراعة ألفي شجرة خلال العام الجاري. وقال منسق الحملة إن الفكرة تقوم على أن الغابة الصغيرة تحفظ التربة وتلطّف الحرارة وتوفر مأوى للطيور التي تأكل الحشرات الضارة بالمحاصيل، وإن المزارعين رحّبوا بالفكرة شريطة ألا تأخذ الأشجار مساحة من الأرض المزروعة.

مجلس الخدمات المشترك يطلب إعادة تقييم الرسوم على المحلات التجارية

المصدر: مراسلنا – الثلاثاء 7 آذار 2026

طلب مجلس الخدمات المشترك لبلدتي الزيتونة والمرج إعادة تقييم الرسوم المفروضة على المحلات التجارية والمهنية، معتبراً أن قيمتها الحالية لا تعكس الواقع الاقتصادي للسوق بعد تراجع عدد المحلات العاملة فيها خلال السنوات الثلاث الماضية. وأرسل المجلس كتاباً رسمياً بهذا الشأن إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية، يطلب فيه تشكيل لجنة فنية تزور السوق وتعاين المحلات على الأرض قبل اعتماد أي تعديل.

وقال رئيس المجلس المهندس عادل النقاش إن الرسوم الحالية فرضت في وقت كان فيه السوق يضم نحو 210 محلات، وإن العدد انخفض اليوم إلى أقل من 140 محلاً بسبب إغلاق عشرات الورشات الصغيرة وانتقال بعض التجار إلى بلدة مجاورة. وأضاف أن المجلس لا يطلب إلغاء الرسوم، وإنما يطلب أن تكون مرتبطة بالدخل الفعلي للمحل لا بمساحته فقط، وأن يراعى في التقدير وضع الكهرباء والمياه في المنطقة.

وأوضح النقاش أن اللجنة المقترحة ستضم ممثلاً عن البلدية وآخر عن غرفة التجارة وثالثاً من المجلس، وأن عملها يفترض أن ينتهي خلال ستة أشهر من تاريخ تشكيلها. ولفت إلى أن اللجنة ستأخذ في الاعتبار أن بعض المحلات تغلق أبوابها في أشهر الشتاء لانخفاض الحركة، وأن الرسوم المفروضة في تلك الأشهر يجب أن تخفض أو تؤجل بما يمنع تراكم الديون على التجار.

من جهته، قال رئيس غرفة تجارة المرج إن التجار رحبوا بالطلب، لكنهم يخشون أن تطول الدراسة من دون أي تخفيف مؤقت. وقال إن كثيراً من المحلات تدفع اليوم رسوماً تساوي ربع أرباحها تقريباً، وإن بعضها اضطر إلى الاستدانة من الموردين لتغطية الفارق. ودعا إلى أن يكون أي تخفيض مؤقت ريثما تنتهي اللجنة من عملها، لا أن ينتظر انتهاء الدراسة فقط.

ولم يصدر عن وزارة الشؤون البلدية والقروية حتى ساعة إعداد الخبر أي تعليق على الطلب. غير أن مصدراً في الوزارة قال إن الكتاب سيعرض على لجنة الشؤون المالية في الوزارة الأسبوع المقبل، وإن الوزارة تدرس إمكانية إصدار تعميم يسمح للبلديات بتخفيض الرسوم مؤقتاً في المناطق التي تشهد تراجعاً في النشاط التجاري.

مجلس الخدمات المشترك يطلب إعادة تقييم الرسوم على المحلات التجارية والمهنية

(محرر الشؤون المحلية – الأحد 8 آذار 2026)

تلقّى مجلس الخدمات المشترك لبلدتي الزيتونة والمرج كتاباً رسمياً من وزارة الشؤون البلدية والقروية يطلب فيه إعادة تقييم الرسوم المفروضة على المحلات التجارية والمهنية العاملة في نطاق البلدتين، على أن تراعى في التقييم الأوضاع الاقتصادية الراهنة وتراجع عدد المحلات العاملة خلال السنوات الثلاث الماضية. وأكد الكتاب أن الطلب لا يعني إلغاء الرسوم، وإنما يقضي بأن تكون مرتبطة بالدخل الفعلي للمحل لا بمساحته فقط.

وقال رئيس المجلس المهندس عادل النقاش إن بعض المحلات في المنطقة اضطرت إلى الإغلاق خلال العام الماضي بسبب ارتفاع كلفة الكهرباء وتراجع القدرة الشرائية للسكان، وإن الرسوم المفروضة عليها ما تزال تحسب على أساس مساحات وضعت قبل أكثر من عقد. وأضاف أن المجلس يرى أن أي تخفيض مؤقت يجب أن يكون مقدمة لمراجعة شاملة، لا بديلاً عنها، وأن اللجنة المقترحة ستضم ممثلاً عن البلدية وآخر عن غرفة التجارة وثالثاً من المجلس.

من جهته، قال رئيس غرفة تجارة المرج إن التجار رحبوا بالطلب، لكنهم يخشون أن تطول الدراسة من دون أي تخفيف مؤقت. وقال إن كثيراً من المحلات تدفع اليوم رسوماً تساوي ربع أرباحها تقريباً، وإن بعضها اضطر إلى الاستدانة من الموردين لتغطية الفارق. ودعا إلى أن يكون أي تخفيض مؤقت ريثما تنتهي اللجنة من عملها، لا أن ينتظر انتهاء الدراسة فقط.

ولم يصدر عن وزارة الشؤون البلدية والقروية حتى ساعة إعداد الخبر أي تعليق على الطلب. غير أن مصدراً في الوزارة قال إن الكتاب سيعرض على لجنة الشؤون المالية في الوزارة الأسبوع المقبل، وإن الوزارة تدرس إمكانية إصدار تعميم يسمح للبلديات بتخفيض الرسوم مؤقتاً في المناطق التي تشهد تراجعاً في النشاط التجاري.

مجلس الخدمات المشترك يطلب إعادة تقييم الرسوم على المحلات التجارية والمهنية

(محرر الشؤون المحلية – الأحد 8 آذار 2026)

تلقّى مجلس الخدمات المشترك لبلدتي الزيتونة والمرج كتاباً رسمياً من وزارة الشؤون البلدية والقروية يطلب فيه إعادة تقييم الرسوم المفروضة على المحلات التجارية والمهنية العاملة في نطاق البلدتين، على أن تراعى في التقييم الأوضاع الاقتصادية الراهنة وتراجع عدد المحلات العاملة خلال السنوات الثلاث الماضية. وأكد الكتاب أن الطلب لا يعني إلغاء الرسوم، وإنما يقضي بأن تكون مرتبطة بالدخل الفعلي للمحل لا بمساحته فقط، وأن يراعى في التقدير وضع الكهرباء والمياه في المنطقة